I. المخصصات والرواتب وملحقاتها

A.I. لمحة عامة

إنخفض إجمالي الإنفاق على المخصصات والرواتب وملحقاتها[1] بحوالي 281 مليار ليرة (11.0 في المائة) على أساس سنويّ، ليصل إلى 2,274 مليار ليرة خلال كانون الثاني – آذار 2021 مقارنةً مع مبلغ 2,555 مليار ليرة خلال الفترة نفسها من العام 2020[2]. جاء هذا التراجع نتيجة الإنخفاض السنوي الكبير في الرواتب والأجور وملحقاتها بقيمة 197 مليار ليرة (12.1 في المائة). كذلك، شهدت تعويضات نهاية الخدمة تراجعاً نسبياً ملحوظاً بلغ 71 مليار ليرة (64.7 في المائة) لتصل إلى 39 مليار ليرة خلال الفصل الأول من العام 2021، وقد ترافق ذلك مع انخفاض بقيمة 29 مليار ليرة (26.5 في المائة) في التحويلات لصالح المؤسسات العامة لتغطية الرواتب. في المقابل، جاءت الزيادة الوحيدة في مكونات المخصصات والرواتب وملحقاتها لتطال بند معاشات التقاعد مع ارتفاع سنوي بلغ 16 مليار ليرة (2.3 في المائة).

الرسم البياني 1: مكوّنات المخصصات والرواتب وملحقاتها في كانون الثاني–آذار من الأعوام 2019، 2020 و2021

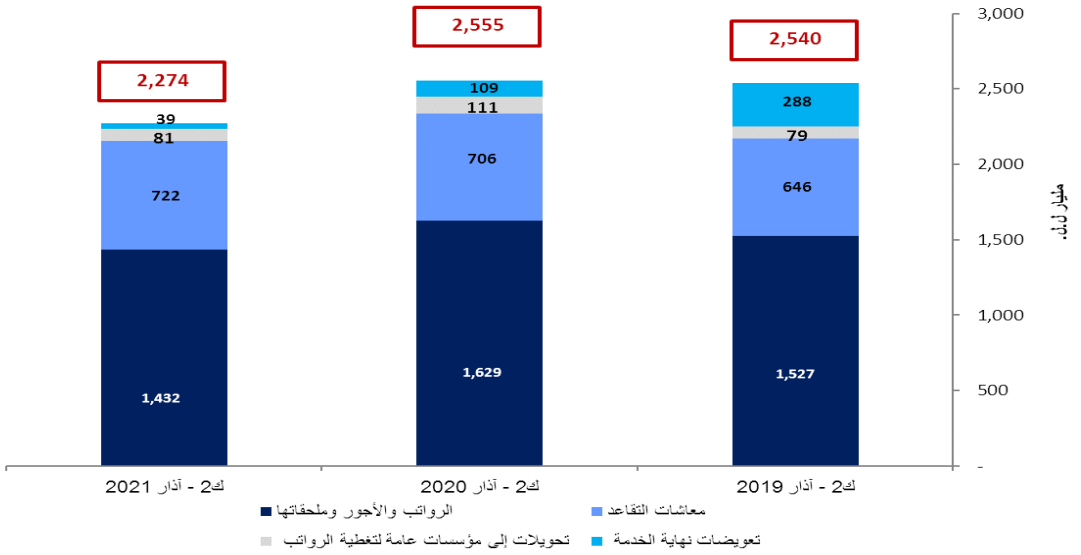

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

B.I. حصة المخصصات والرواتب ملحقاتها من النفقات

شكّلت المخصصات والرواتب وملحقاتها المكوّن الأكبر من مجموع النفقات الجارية الأولية[3] حيث سجّلت نسبة 76.5 في المائة خلال كانون الثاني – آذار 2019، لتتراجع بشكلٍ كبير وتصل إلى نسبة 65.9 في المائة خلال كانون الثاني – آذار 2020[4]، ومن ثم تعود وترتفع إلى نسبة 68.6 في المائة خلال كانون الثاني – آذار 2021[5]. مقارنةً مع مجموع النفقات، شكّلت المخصصات والرواتب وملحقاتها نسبة 47.5 في المائة خلال كانون الثاني – آذار 2019، وانخفضت إلى 43.7 في

---

[1] تتضمن تكلفة المخصصات والرواتب وملحقاتها مدفوعات الرواتب والاجور وملحقاتها؛ معاشات التقاعد؛ تعويضات نهاية الخدمة؛ والتحويلات إلى مؤسسات عامة لتغطية الرواتب.

[2] إن الأرقام المستخدمة هي تلك المنشورة في تقرير مرصد المالية العامة لشهر آذار 2021.

[3] تتكون النفقات الجارية الأولية من النفقات الجارية بإستثناء "دفعات الفوائد" و"تسديد أقساط الديون الخارجية".

[4] نتيجة الزيادة الأسرع في قاعدة النفقات، مع تسجيل ارتفاع سنوي بنسبة 16.7 في المائة في النفقات الجارية الأوليّة مقارنة مع زيادة بنسبة 0.6 في المائة فقط في مدفوعات المخصصات والرواتب وملحقاتها خلال كانون الثاني – آذار 2020.

[5] جاءت هذه الزيادة الملحوظة نتيجة التراجع السنوي الكبير في النفقات الجارية الأولية بنسبة 14.4 في المائة (558 مليار ليرة)، مقارنة مع انخفاض سنوي بنسبة 11.0 في المائة (281 مليار ليرة) في المخصصات والرواتب وملحقاتها خلال كانون الثاني – آذار 2021.

المائة خلال كانون الثاني – آذار 2020، لتعود وترتفع إلى نسبة 48.8 في المائة خلال كانون الثاني – آذار 2021. يعود السبب الرئيسي وراء التغيّر الملحوظ في حصة المخصصات والرواتب وملحقاتها من إجمالي النفقات إلى التغيّر الكبير في قاعدة الإنفاق التي كانت قد سجّلت إرتفاعًا بنسبة 9.5 في المائة خلال كانون الثاني – آذار 2020، تلاه تراجع كبير بنسبة 20.4 في المائة خلال كانون الثاني – آذار 2021.

يظهر الرسم البياني التالي مكونات كل من إجمالي النفقات والنفقات الجارية الأولية خلال كانون الثاني - آذار 2021:

الرسم البياني 2: مكونات كل من إجمالي النفقات والنفقات الأولية الجارية في كانون الثاني – آذار 2021:

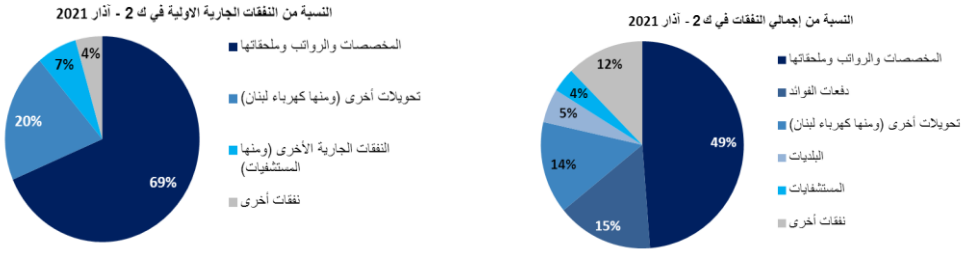

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

ملاحظة: تجدر الإشارة إلى أن حساب النفقات الجارية الأخرى يتضمن تسديدات إلى المستشفيات، نفقات أحكام قضائية ومصالحات، ونفقات وفود ومؤتمرات، تعديلات محاسبية، وخدمات خارجية.

II. الرواتب والأجور وملحقاتها

إنخفضت مدفوعات الرواتب والأجور وملحقاتها بشكل ملحوظ بقيمة 197 مليار ليرة سنويًّا لتصل إلى 1,432 مليار ليرة خلال كانون الثاني – آذار 2021. بالإجمال، يعود السبب الأساسي وراء ذلك إلى التراجع في كافة مكوناتها، مع تسجيل انخفاض في التقديمات الإجتماعية بقيمة 131 مليار ليرة (38.3 في المائة)، حيث تدنت قيمة التقديمات المدفوعة لصالح كل من الجيش وقوى الأمن الداخلي بقيمة 104 مليار ليرة و38 مليار ليرة على التوالي. كذلك، تراجعت الرواتب والأجور بقيمة 26 مليار ليرة (2.3 في المائة)، تزامناً مع انخفاض بقيمة 23 مليار ليرة في النفقات الأخرى وبقيمة 18 مليار ليرة في المنافع الوظيفية.

من ناحية المكوّنات، شكّلت الرواتب والأجور نسبة 76.6 في المائة[6] من إجمالي النفقات على الرواتب والأجور وملحقاتها لموظفي القطاع العام خلال كانون الثاني – آذار 2021، تلتها التقديمات الإجتماعية (14.8 في المائة)[7] والمنافع الوظيفية (3.3 في المائة)، في حين شكّلت النفقات الأخرى والتقديمات غير المصنفة النسبة المتبقية والبالغة 5.3 في المائة من المجموع.

بالإضافة إلى ذلك، إنخفضت نسبة الرواتب والأجور وملحقاتها من إجمالي الإنفاق الأولي من 37.2 في المائة خلال كانون الثاني – آذار 2020 إلى 36.7 في المائة خلال كانون الثاني – آذار 2021.

يظهر الرسم البياني التالي مكوّنات الإنفاق الأولي خلال الفترة قيد الدرس.

[6] بزيادة عن نسبة 68.9 في المائة المسجلة خلال كانون الثاني - آذار 2020.
[7] مقارنةً مع نسبة 21.0في المائة خلال كانون الثاني – آذار 2020.

الرسم البياني 3: مكوّنات الإنفاق الأولي خلال كانون الثاني– آذار 2020 وكانون الثاني - آذار 2021

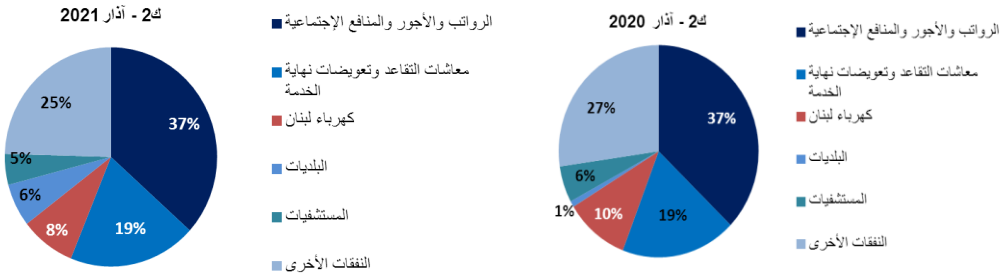

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

ملاحظة: يتكون بند النفقات الأخرى بشكل أساسي من التحويلات إلى مجلس الانماء والإعمار، التحويلات إلى المؤسسات العامة لتغطية الرواتب، المساهمات لصالح القطاعات غير الحكومية، ريديات الضريبة على القيمة المضافة، إضافة إلى الأدوية.

جدول 1: مكونات الرواتب والأجور وملحقاتها – كانون الثاني – آذار 2020 وكانون الثاني– آذار2021

(مليار ل.ل.)	الرواتب والأجور الأساسية		المنافع الوظيفية 4/		التقديمات الاجتماعية 5/		نفقات أخرى 6/		المجموع	
	2020	2021	2020	2021	2020	2021	2020	2021	2020	2021
الجهاز العسكري	**747**	**753**	**27**	**30**	**343**	**211**	**2**	**2**	**1,118**	**996**
الجيش	491	490	19	21	211	107	0	0	**721**	**618**
قوى الأمن الداخلي	191	190	7	7	116	79	2	2	**316**	**278**
قوى الأمن العام	48	55	1	2	13	21	0	0	**61**	**78**
قوى أمن الدولة	18	17	0	1	2	4	0	0	**20**	**22**
الجهاز التربوي	**247**	**224**	**24**	**10**	**0**	**0**	**6**	**0**	**276**	**234**
الجهاز المدني 1/	**129**	**119**	**14**	**8**	**0**	**1**	**14**	**7**	**158**	**136**
مساهمة الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة 2/							56	46	56	46
الجمارك 3/									20	20
إجمالي الإنفاق	**1,123**	**1,097**	**65**	**48**	**343**	**212**	**78**	**55**	**1,629**	**1,432**

(1) تتضمن رواتب لوزارة الصحة العامة مدفوعة من حساب الأمانات.

(2) إن مساهمة الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة تتوزع على المستفيدين من تقديماتها من أفراد السلكين التربوي والمدني. إلا أن توزيع المبلغ بين هذين السلكين غير ممكن، لهذا السبب تم إدراج هذه المساهمة في بند منفصل.

(3) تتضمن هذه الأرقام رواتب وأجور الجمارك المدفوعة من حساب الأمانات لكنها لا تشمل التقديمات الاجتماعية التي تُدفع من صناديق الجمارك والتي يمكن تصنيفها فقط عندما تستلم المديرية العامة للمالية المستندات الثبوتية.

(4) تتضمن التعويضات العائلية والنقل وساعات العمل الإضافية وغيرها من التعويضات (بما فيها بدلات اللجان وريديات الضرائب).

(5) تتضمن تقديمات المرض والأمومة،الزواج، الولادة ،الوفاة ،الاستشفاء، التعليم، الطبابة وغيرها من التقديمات الاجتماعية، والمقدمة للسلك العسكري حصراً.

(6) تدفع النفقات الاخرى للأجهزة غير العسكرية وهي تتضمن: (1) دفعات المكافآت (2) مساهمة الدولة في صناديق التعاضد التي يستفيد منها النواب،موظفو مجلس النواب، القضاة، المساعدون القضائيون وقضاة المحاكم الشرعية، و(3) مساهمة الدولة (بصفة ربّ عمل) في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لتأمين التغطية لموظفي القطاع العام الذين لا يستفيدون من تقديمات تعاونية موظفي الدولة.

A.II الرواتب والأجور

إنخفضت رواتب وأجور موظفي القطاع العام، بإستثناء التعويضات، التقديمات الإجتماعية والمنافع الأخرى، بقيمة 26 مليار ليرة (2.3 في المائة) لتصل إلى 1,097 مليار ليرة خلال كانون الثاني– آذار 2021. جاء ذلك بشكل أساسي نتيجة تراجع مدفوعات الرواتب لصالح الجهازين التربوي والمدني بقيمة 22 مليار ليرة و10 مليار ليرة، على التوالي.

II.A.a. *رواتب وأجور الجهاز العسكري*

إرتفعت الرواتب والأجور المدفوعة لصالح الجهاز العسكري بقيمة 7 مليار ليرة (0.9 في المائة) خلال كانون الثاني – آذار 2021 مقارنةً مع الفترة نفسها من العام 2020. في التفاصيل، زادت مدفوعات الرواتب لصالح قوى الأمن العام بقيمة 7.6 مليار ليرة (15.9 في المائة)، مدفوعةً بدورها بزيادة سنوية في كل من المدفوعات المرتبطة بالألبسة ومدفوعات الرواتب الأساسية بقيمة 5.6 مليار ليرة و1.8 مليار ليرة على التوالي. في المقابل، انخفضت مدفوعات الرواتب لصالح الجيش بقيمة 0.3 مليار ليرة، حيث تراجعت المدفوعات العائدة لتغطية التدريب في الخارج بقيمة 3 مليار ليرة مقابل ارتفاع الرواتب الأساسية بقيمة 3 مليار ليرة. كذلك، تراجعت مدفوعات الرواتب لصالح قوى أمن الدولة بقيمة 0.2 مليار ليرة، حيث تراجعت المدفوعات العائدة لتغطية التدريب في الخارج بقيمة 0.4 مليار ليرة.

II.A.b. *رواتب وأجور الجهاز التربوي*

إنخفضت مدفوعات رواتب وأجور الجهاز التربوي بقيمة 22 مليار ليرة (9.1 في المائة) سنويًا لتصل إلى 224 مليار ليرة خلال كانون الثاني – آذار 2021. يعود هذا التراجع إلى تدنّي مدفوعات رواتب كل من الموظفين الدائمين والمتعاقدين في التعليم الابتدائي بقيمة 11 مليار ليرة و9 مليار ليرة على التوالي.

II.A.c. *رواتب وأجور الجهاز المدني*

إنخفضت الرواتب والأجور المدفوعة لصالح الجهاز المدني بقيمة 10 مليار ليرة (7.8 في المائة) مقارنةً مع العام السابق، لتصل إلى 119 مليار ليرة خلال كانون الثاني – آذار 2021. لناحية توزيع الرواتب والأجور بحسب الوزارات، إستحوذت وزارة العدل على الحصة الأكبر من كتلة رواتب وأجور الجهاز المدني خلال الفترة قيد الدرس مع نسبة 16.9 في المائة، تلتها وزارة الخارجية والمغتربين (مع نسبة 14.5 في المائة من المجموع) ومن ثم وزارة المالية (مع نسبة 12.9 في المائة من المجموع). *(للمزيد من التفاصيل، يرجى مراجعة الجدول رقم 2)*

في التفاصيل، شهدت مدفوعات رواتب وزارة الخارجية والمغتربين تراجعاً سنوياً كبيراً بلغ 8.7 مليار ليرة (33.3 في المائة)، حيث انخفضت المدفوعات المخصصة لتغطية نفقات البعثات الدبلوماسية في الخارج بقيمة 8.1 مليار ليرة خلال كانون الثاني – آذار 2021.

جدول 2. رواتب وأجور الجهاز المدني حسب الوزارات – كانون الثاني – آذار 2020 وكانون الثاني – آذار 2021

(مليون ليرة)	ك2 - آذار 2020	ك2 - آذار 2021	النسبة من مجموع رواتب وأجور الجهاز المدني في ك2 –آذار 2021
وزارة العدل	20,499	20,278	16.9%
وزارة الخارجية والمغتربين	26,045	17,372	14.5%
وزارة المالية	14,860	15,430	12.9%
رئاسة مجلس الوزراء	11,909	11,816	9.9%
مجلس النواب	10,640	10,255	8.5%
وزارة الاشغال العامة والنقل	7,997	7,225	6.0%
وزارة الزراعة	6,343	6,431	5.4%
وزارة الصحة العامة	5,462	5,913	4.9%
وزارة الداخلية والبلديات	4,415	4,457	3.7%
وزارة الدفاع الوطني	4,057	4,050	3.4%
اخرى	17,262	16,729	13.9%
المجموع	**129,488**	**119,956**	**100%**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

B.II. التقديمات الاجتماعية

إنخفض إجمالي مدفوعات التقديمات الإجتماعية لموظفي القطاع العام بشكل ملحوظ بقيمة 131 مليار ليرة (38.3 في المائة) ليسجّل 212 مليار ليرة خلال الفصل الأول من العام 2021. يعود هذا التراجع بشكلٍ أساسي إلى انخفاض بقيمة 104 مليار ليرة في التقديمات الإجتماعية المدفوعة لصالح الجيش لتصل إلى 107 مليار ليرة وتدني بقيمة 38 مليار ليرة في التقديمات الإجتماعية المخصصة لعناصر قوى الأمن الداخلي لتصل بدورها إلى 79 مليار ليرة مع نهاية شهر آذار 2021. قابل هذه التراجعات زيادة في التقديمات الإجتماعية لصالح قوى الأمن العام بقيمة 8 مليار ليرة لتصل إلى 21 مليار ليرة مع نهاية شهر آذار 2021.

في التفاصيل، شهدت التقديمات الإجتماعية لصالح الجيش انخفاضًا كبيرًا بقيمة 104 مليار ليرة (49.4 في المائة)، وذلك نتيجة إنخفاض نفقات الإستشفاء بقيمة 125 مليار ليرة (65.0 في المائة)، على الرغم من الزيادة المسجلة في التقديمات المدرسية بقيمة 21 مليار ليرة.

بالإضافة إلى ذلك، تراجعت التقديمات المخصصة لعناصر قوى الأمن الداخلي بقيمة 38 مليار ليرة (32.3 في المائة) جراء إنخفاض كل من نفقات الإستشفاء ونفقات المعالجة في المراكز الطبية المختلفة بقيمة 31 مليار ليرة و5 مليار ليرة على التوالي خلال الفترة قيد الدرس.

أخيرًا، زادت التقديمات الإجتماعية المدفوعة لصالح قوى الأمن العام بقيمة 8 مليار ليرة (64.7 في المائة) خلال كانون الثاني – آذار 2021 مقارنة مع كانون الثاني – آذار 2020، وذلك مع ارتفاع كل من نفقات المعالجة في المراكز الطبية المختلفة ونفقات الإستشفاء بقيمة 3 مليار ليرة وزيادة تقديمات المرض والأمومة بقيمة 2 مليار ليرة.

C.II. إشتراكات الدولة ومساهماتها لصالح تعاونية موظفي الدولة

إنخفضت المدفوعات التي تغطي إشتراكات الدولة ومساهماتها لصالح تعاونية موظفي الدولة بقيمة 10 مليار ليرة لتسجّل 46 مليار ليرة خلال كانون الثاني – آذار 2021 مقارنة مع مبلغ 56 مليار ليرة المدفوع خلال الفترة نفسها من العام 2020.

REPUBLIC OF LEBANON
MINISTRY OF FINANCE

لمزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال:
وزارة المالية
دائرة التحليل الإقتصادي الكلي والدراسات
تلفون: 956000 1 961 مقسّم: 1731-1757
الموقع الإلكتروني:
www.finance.gov.lb